

تقدير موقف

فينيق
PHOENIX



إصدار:

مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

الخلافاً الأمريكية الإسرائيلية حول إدارة المرحلة الثانية في غزة:

"صراع الرؤى أم توزيع أدوار"

إعداد:

د. منصور أبو كريم
باحث في الشؤون السياسية

غزة - فلسطين - 2026

ورقة موقف:

**الخلافاٲ الأمريكية الإسرائيلية حول إدارة
المرحلة الثانية في غزة:
"صراع الرؤى أم توزيع أدوار"**

إعداد:

د. منصور أبوكريم

باحث في الشؤون السياسية



منشورات مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

غزة - فلسطين

2026

رؤيتنا

مؤسسة فلسطينية مستقلة غير ربحية، تأسست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينية لتلبية احتياجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات بحثية عميقة، تعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدياته المختلفة. يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكمية والنوعية لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثية سنوية وشهرية لتقديم تصوّرات علمية وعملية لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التحديات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقلية ودقيقة، مبنية على مسوحات علمية ومنهجية، تتسم بالشفافية والمصداقية والحيادية في كافة التخصصات والمجالات الحيوية.



فهرس الموضوعاا

2	رؤينا
2	رسالنا
3	فهرس الموضوعاا
4	ملخص تنفيذي:
4	Abstract
5	اقديم:
6	مقدمة:
7	أولاً: السباق العام للمرءلة الأانية:
8	اانياً: المقاربة الإسرائيلية لغزة "الأمن أولاً واستءامة السيطرة العسكرية":
10	االاً: المقاربة الأامركية "الاقتصاد بءل السياسة":
13	رابعاً: طبيعة الخلافاا الأامركية الإسرائيلية "اناقض إستراايجي أم اوزيع أءوار":
15	خامساً: الأءاعياا الماوقعة:
17	خاامة:

ملخص تنفيذي:

تتناول هذه الورقة تحليل طبيعة الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن ترتيبات المرحلة الثانية في قطاع غزة عقب الحرب، وتبحث فيما إذا كانت هذه الخلافات تعبر عن تناقض إستراتيجي حقيقي حول مستقبل القطاع، أم مجرد اختلاف في الأدوات وتوزيع للأدوار ضمن هدف مشترك يتمثل في إدارة غزة دون تمكين الفلسطينيين من سيادة سياسية فعلية، وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن ما يبدو تنسيقاً سياسياً يُخفي صراعاً على التحكم بمسار ما بعد الحرب، حيث تسعى إسرائيل إلى تكريس نموذج "الإدارة الأمنية الممتدة" القائم على الضبط العسكري والتحكم بالموارد، ومنع تشكّل أيّ كيان سياسي فلسطيني مستقل، في حين تميل المقاربة الأمريكية إلى "تسييل" الأزمة عبر مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار، وطرح نموذج "السّلام الاقتصادي" الذي يفصل التنمية عن الحقوق الوطنية.

وتُظهر هذه الورقة أنّ المقاربتين - رغم اختلافهما الظاهري - تتقاطعان في نتيجتهما العملية: إدارة القطاع من الخارج، وتهميش الفاعل الفلسطيني في صناعة القرار، كما تناقش التّداخيات المحتملة لهذه التّرتيبات، بما في ذلك تكريس نموذج "الإدارة دون سيادة"، وربط الإعمار بشروط أمنية وسياسية، وتعميق التبعية الاقتصادية، وتحويل غزة إلى مساحة لتجارب سياسية واقتصادية مفروضة خارجياً.

Abstract

This paper analyzes the disagreements between the United States and Israel over the arrangements for the second phase in the Gaza Strip following the war. It examines whether these differences represent a genuine strategic divergence or merely tactical variations within a shared objective of managing the territory without granting Palestinians real sovereignty. The study finds that Israel prioritizes direct security control, while the United States promotes an economic approach centered on reconstruction and "economic peace." Despite these differences, both converge in externally managing Gaza and marginalizing Palestinian decision-making, thereby entrenching a model of "administration without sovereignty." The paper concludes that sustainable stability requires political empowerment and an independent Palestinian national framework.

في أعقاب الحَرْبِ على قِطَاعِ غَزَّةِ دَخَلَ القِطَاعُ مرحلةً مفصليَّةً لم تعد تقتصر على احتواء التداخيات الإنسانية، أو تثبيت وقف إطلاق النار؛ بل تتجاوز ذلك إلى إعادة صياغة شاملة لمنظومة الحكم والإدارة والسَّيطرة، فقد تحوَّلت ترتيبات "اليوم التَّالي" إلى ساحة تنافس سياسي وإستراتيجي بين القوى الفاعلة، يتداخل فيها الأمني بالاقتصادي، والإنساني بالسَّيادي، في ظلِّ مساعٍ لإعادة تعريف من يمتلك القرار الفعلي في إدارة القطاع وتحديد مستقبله، وفي هذا السَّياق لم يعد الحديث عن إعادة الإعمار أو فتح المعابر أو تشكيل لجان إدارة محلية مجرد خطوات تقنيَّة؛ بل مؤشِّرات على معركة أعمق تتعلَّق بطبيعة النِّظام الذي سيحكم غَزَّة، وشكل العلاقة بين الفلسطينيين والقوى المتحكِّمة بمصيرهم.

وفي قلب هذه المعادلة برزت تباينات واضحة بين إسرائيل وإدارة ترامب حول كفيَّة إدارة المرحلة الثانية، فبينما تدفع إسرائيل نحو نموذج يقوم على استدامة السَّيطرة الأمنيَّة المباشرة، وإعادة إنتاج الهيمنة بأدوات إداريَّة أقل كلفة تميل الولايات المتحدة إلى مقاربة "اقتصاديَّة- تنمويَّة" تسعى إلى إعادة هندسة القطاع عبر مشاريع الاستثمار والإعمار، ودمجه في ترتيبات إقليميَّة أوسع، وبالرَّغم ممَّا يبدو من اختلاف بين المقاربتين فإنَّ كليهما يتعامل مع غَزَّة بوصفها مساحة للإدارة الخارجيَّة، لا ككيان سياسي يستحقُّ السَّيادة وتقرير المصير.

تنطلق هذه الورقة من أهميَّة تفكيك هذه الخلافاً وقراءتها خارج الخطَّاب الدبلوماسي السَّطحي، بوصفها تعبيرًا عن صِراع على النُّفوذ وتوزيع الأدوار في مرحلة ما بَعْد الحرب، وما يترتَّب على ذلك من آثار مباشرة على موقع الفاعل الفلسطيني ومستقبل القضيَّة الفلسطينيَّة، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل طبيعة الرؤيتين الإسرائيليَّة والأمريكيَّة، واستكشاف نقاط التَّقاطع والتَّعارض بينهما، وتقدير تداعياتهما السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وصولاً إلى التَّأكيد على أن أيَّ مسار للتعافي أو الاستقرار لن يكون قابلاً للحياة ما لم يستند إلى مرجعيَّة وطنيَّة فلسطينيَّة وسيادة فعليَّة، بدل الاكتفاء بإدارة الأزمة أو إعادة تدويرها بأشكال جديدة.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق للدراسات الحقلية

مقدمة:

في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة برزت ملامح مرحلة انتقالية جديدة تتجاوز حدود وقف العمليات العسكرية إلى إعادة ترتيب منظومة الحكم والإدارة والسيطرة داخل القطاع سياسياً وأمنياً واقتصادياً، فالمسألة لم تعد مقتصرة على ترتيبات التهدئة أو إدخال المساعدات وإعادة الإعمار؛ بل أصبحت مرتبطة بإعادة تعريف مَنْ يملك القرار السيادي ومن يتحكّم بمفاصل الحياة اليومية للسكان، ومن يرسم شكل النظام السياسي والأمني الذي سيحكم غزة في مرحلة ما بعد الحرب، وفي هذا السياق تحوّل القطاع إلى ساحة تنافس إستراتيجي بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، ومختبر لتصورات متباينة حول إدارة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وبرغم الخطاب العلني الذي يوحي بوجود تنسيق كامل بين حكومة بنيامين نتنياهو وإدارة دونالد ترامب، فإنّ المؤشرات السياسية والميدانية تكشف عن خلافات عميقة وغير معلنة بشأن طبيعة «المرحلة الثانية» وأهدافها النهائية، فالتباين لا يقتصر على الآليات التنفيذية أو توقيت الانسحاب وإعادة الانتشار؛ بل يمتد إلى جوهر الرؤية الإستراتيجية لمستقبل غزة وموقعها في معادلة الصراع: هل ستبقى مساحة خاضعة لهيمنة الأمانة الإسرائيلية المباشرة، أم ستعاد هندستها اقتصادياً ضمن مشاريع إقليمية واستثمارية تقودها الولايات المتحدة، بما يجردّها من بُعدها السياسي ويحوّلها إلى قضية تنموية/إنسانية قابلة للإدارة؟

وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أنّ ما يبدو تنسيقاً سياسياً يُخفي في جوهره صراعاً على التحكم بمسار ما بعد الحرب، وتحديد الجهة التي تمتلك زمام القرار في القطاع، بين مقاربة إسرائيلية تسعى إلى تكريس السيطرة الأمنية المستدامة وإعادة إنتاج الاحتلال بأدوات إدارية أقل كلفة، ومقاربة أمريكية تميل إلى "تسييل" الأزمة عبر الاقتصاد وإعادة الإعمار والاستثمار، بما يدمج غزة في ترتيبات إقليمية أوسع دون تمكين الفلسطينيين من سيادة فعلية، وفي الحالتين يجري التعامل مع القطاع بوصفه ملفاً إدارياً أو أمنياً، لا باعتباره جزءاً من قضية تحرر وطني وحق تقرير المصير.

تنبع إشكالية هذه الورقة من محاولة تفكيك طبيعة الخلافات القائمة بين حكومة بنيامين نتياهو وإدارة دونالد ترامب بشأن ترتيبات المرحلة الثانية في قطاع غزة، وما إذا كانت هذه الخلافات تعبّر عن تناقض إستراتيجي حقيقي حول شكل ومستقبل القطاع، أم أنّها مجرد اختلاف تكتيكي في الأدوات وتوزيع الأدوار ضمن هدف مشترك يتمثل في إدارة غزة والتحكّم بها دون تمكين الفلسطينيين من سيادة سياسية فعلية، وفي هذا السياق تطرح هذه الورقة تساؤلات جوهرية حول الجهة التي تمتلك القرار الفعلي في صياغة ترتيبات ما بعد الحرب وطبيعة مشاريع الإعمار؟ وما إذا كانت مدخلاً للاستقرار والتنمية أم آلية لإعادة إنتاج السيطرة والارتهاق الاقتصادي؟

أولاً: السياق العام للمرحلة الثانية:

تشير الخطوات المتداولة في أعقاب الحرب على قطاع غزة - مثل الحديث عن تشكيل لجان إدارة محلية، وفتح المعابر، وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار - إلى محاولة الانتقال من منطقي العمليّات العسكريّة المباشرة إلى ترتيبات حكم وإدارة أكثر استدامة وأقل كلفة ميدانيّاً، غير أنّ هذه الإجراءات - رغم طابعها الإداري والإنساني الظاهر - تحمل في جوهرها أبعاداً سياسيّة عميقة، إذ لا تتعلق فقط بتنظيم الحياة اليوميّة أو معالجة الدمار؛ بل بإعادة صياغة منظومة السُلطة والسيطرة داخل القطاع، وتحديد الجهة التي ستتولى إدارة موارده وحدوده ومؤسّساته.

وتجري هذه التحركات في ظلّ غياب رؤية فلسطينيّة سياديّة واضحة وموحّدة، ممّا يفتح المجال أمام الفاعلين الخارجيين، وعلى رأسهم الولايات المتّحدة وإسرائيل، لملء الفراغ وفرض تصوّراتهم الخاصّة لمستقبل القطاع، سواء عبر ترتيبات أمنيّة مشدّدة أو من خلال مسارات الإعمار المشروطة سياسياً واقتصاديّاً، وبهذا المعنى يصبح الإعمار ذاته أداة لإعادة تشكيل موازين القوّة، لا مجرد استجابة إنسانيّة.

حسب خطة ترامب من المفترض أن يتمّ خلال المرحلة الثانية البدء بانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى المنطقة العازلة على حدود غزة الشريقيّة، ونشر قوات دوليّة محل القوّة الإسرائيليّة، وتسلم اللجنة الإداريّة مهامها في غزة لإدارة الشؤون المدنيّة والصحيّة والتعليميّة، والبدء بمرحلة التّشافي والتّخطيط لمرحلة إعادة الإعمار؛ لكن الخلافات الإسرائيليّة الأمريكيّة حول الرؤية الإستراتيجيّة لمستقبل القطاع تحول دون الدخول الفعلي في هذه المرحلة.

يوم 16 يناير/كانون الثاني 2026، أصدر البيت الأبيض بياناً رسمياً بشأن المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الشّاملة لإنهاء الحرب في قطاع غزة، مؤكّداً أنّها تتمثل في خارطة طريق من 20 نقطة، تهدف إلى إحلال السّلام الدائم، وتعزيز الاستقرار، وإعادة الإعمار والازدهار في المنطقة، وتتكوّن آليات هذه المرحلة من الجهات التّالية⁽¹⁾:

اللجنة الوطنيّة لإدارة غزة: ووفق هذا البيان ستتولى اللجنة برئاسة علي شعث - نائب وزير التّخطيط الفلسطينيّ الأسبق - الإشراف على إعادة تشغيل الخدمات العامّة، وإعادة إعمار المؤسّسات المدنيّة، وإرساء الاستقرار في الحياة اليوميّة في القطاع، والتّأسيس لحكومة طويلة الأمد ومكتفية ذاتياً.

(1) أحمد، السيد، الإطار التنفيذي للمرحلة الثانية من خطة ترمب للسلام في غزة، الجزيرة نت، 22 يناير 2026،

متاح <https://m-r.pw/UZcf>.

مَجْلِس السَّلَام: يعدُّ مجلس السلام هيئة إشرافية عليا تهدف إلى ضمان تنفيذ النقاط العشرين لخطة ترامب بشأن غزة، عبر توفير الإشراف الإستراتيجي، وتعبئة الموارد الدوليَّة وضمان المحاسبة.

مجلس غزّة التنفيذي: أكد البيت الأبيض أنّ تشكيل مجلس غزّة التَّنفيذي جاء لدعم مكتب الممثل السَّامي واللجنة الوطنيَّة لإدارة غزّة، بهدف تعزيز الحوكمة الفعَّالة، وتقديم الخدمات التي تسهم في تحقيق السَّلَام والاستقرار والازدهار لسكَّان القطاع.

قوَّة الاستقرار الدوليَّة: ووفقًا للخطة الشاملة لإنهاء الحرب في قطاع غزة عُين الجنرال في القيادة الوسطى الأمريكيَّة "جاسبر جيفرز" قائدًا لقوَّة الاستقرار الدوليَّة في غزّة، وتهدف هذه القوة إلى إحلال الأمن، والحفاظ على السَّلَام، وتهيئة بيئة مستقرَّة خالية من "الإرهاب" بشكل دائم.

كما يَضطلع السَّياسي البلغاري "نيكولاي ملادينوف" - منسِّق الأمم المتَّحدة السَّابق لعملية السَّلَام في الشَّرْق الأوسط - بدور الممثل السَّامي لقطاع غزة، ليكون حلقة وصل بين المجلس التنفيذي والجهات المعنيَّة، بما يضمن تنسيق جهود الحوكمة وإعادة الإعمار والتَّنمية في القطاع.

تُفهم المرحلة الثانية بوصفها لحظة مفصليَّة لإعادة تعريف من يملك القرار السَّياسي والأمني والاقتصادي في غزّة، وتحديد طبيعة النِّظام الذي سيتحكَّم بالحياة اليوميَّة لسكانها، فهل سيكون نظامًا يعيد إنتاج السَّيطرة الخارجيَّة بأشكال جديدة، أم مدخلًا لتمكين إدارة فلسطينيَّة ذات صلاحيَّات فعليَّة، ومن هنا تتحوَّل هذه المرحلة من مجرد انتقال تقني إلى ساحة صراع على السَّيادة والشرعيَّة ومستقبل القضية الفلسطينيَّة برمتها.

ثانيًا: المقاربة الإسرائيليَّة لغزّة "الأمن أولاً واستدامة السَّيطرة العسكريَّة":

تسعى إسرائيل إلى فَرَض نموذج "الإدارة الأمنيَّة الممتدَّة" في "قطاع غزّة"، من خلال السَّيطرة الكاملة على الحدود والمجالين الجَوي والبحري، والتحكُّم في تدفُّقات الإعمار والموارد الماليَّة، ومنع تشكيل أيِّ كيان سياسي فلسطيني ذي سيادة فعليَّة، و في هذا الإطار يُحوَّل القطاع إلى مساحة مُدارة أمنيًا تعتمد اقتصاديًّا على الخارج، وتخضع للابتزاز السَّياسي، بحيث تبقى السُّلطة الفعليَّة بيد إسرائيل، ومن ثمَّ لا تمثل المرحلة الثانية انتقالًا نحو استقرار سياسي حقيقي؛ بل إعادة إنتاج للاحتلال بأدوات أقل كُلفة عسكريَّة وأكثر إحكامًا إداريًّا، مع إبقاء الفلسطينيين تحت دائرة تبعيَّة مستمرَّة.

كانت النظرية الأمنيَّة الإسرائيليَّة قد خضعت للعديد من المراجعات و"التَّحسينات"؛ ولكن مبادئها ظلَّت سارية معتمدة، كما ظلَّ عدد من القواعد والخطوط الإستراتيجيَّة الأمنيَّة حاضرًا مثل: "تجيش الشعب"، وضمان التفوُّق والهيمنة، والضَّربات الاستباقيَّة، والحدود الأمانة والمجال الحيوي، ونقل

المعركة إلى أرض العدو، وضمان دعم القوى الكبرى، مع تطوير الاعتماد على الذات، والانتقال من الردع التقليدي إلى الردع الهجومي الاحترازي: وهو يعني تحويل "إسرائيل" إلى دولة ذات طبيعة هجومية دائمة، وتدير حدودها ومجالها الحيوي (في البيئة الإستراتيجية المحيطة) باستخدام القوة، والتخلي عن "الردع بالتهديد" إلى "الردع بالتدمير"، والتخلي عن "شراء الهدوء" و"إدارة الصراع" في إطار الاحتواء التقليدي مقابل التوسع في مفهوم الأمن ليشمل "المنع"، أي منع الخصوم والأعداء من شن الهجمات، وبالتالي التركيز على مفهوم "الإخصاء" Emasculation، حيث يتم شل قدرات الآخرين ابتداءً، قبل أن تتحقق لديهم الإمكانيات لتشكيل خطر على دولة الاحتلال⁽¹⁾.

وتعني الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة أيضاً أنّ قيادة إسرائيل لم تعد تقتصر على النماذج التقليدية لكيفية التعامل مع الحرب المستمرة في قطاع غزة والنزاع المتصاعد في الضفة الغربية، وفي نهجها الجديد لا يوجد سوى طريق واحد لإنهاء النزاع في القطاع حقاً، وهو إزالة حماس باعتبارها القوة المهيمنة، ونزع السلاح من القطاع من خلال تطهيره من الأسلحة التي في أيدي الجهات المعادية، وقتل أو أسر أو نفي الغالبية العظمى من قادة ومقاتلي العدو، وتفكيك أي بنية أساسية تسمح لحماس بتصنيع الأسلحة أو الحفاظ على حكمها.

يعتقد القادة الإسرائيليون أنه إذا خرجت حماس من الحرب وهي لا تزال تسيطر على قطاع غزة، فإنّ حلفاء الحركة الإقليميين سوف ينظرون إلى حماس باعتبارها المنتصرة، وسوف يشجع هذا الجماعات الجهادية الأخرى، التي سوف تعتقد أنّها هي الأخرى قادرة على مهاجمة إسرائيل وتحقيق النصر، وهذا ما يفسر إستراتيجية إسرائيل في القطاع، إذ يرى صنّاع القرار في إسرائيل أنّهم يجب أن يكونوا مُستعدين للاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة والاحتفاظ بها، حتى تتمكن إسرائيل من تحييد الغالبية العظمى من المقاتلين المتبقين وتدمير أنفاق حماس وأسلحتها وورش العمل، ومن هذا المنظور يتعيّن على إسرائيل أن تحتفظ بالسيطرة على أجزاء من قطاع غزة، وخاصة في الشمال وعلى طول المحيط الحدودي مع إسرائيل، لضمان عدم قدرة حماس على مهاجمة المجتمعات الحدودية الإسرائيلية أو إعادة بناء قدراتها، وعلى المدى الأبعد يتعيّن على إسرائيل أن تحتفظ بالقدرة على استخدام القوة للقضاء على الإرهابيين، حتّى ولو تولّت الجهات الفاعلة المحلية والدولية مسؤولية الإدارة المدنية اليومية في قطاع غزة⁽²⁾.

تقوم الإستراتيجية الأمنية بعيدة المدى التي تنتهجها إسرائيل تجاه قطاع غزة على مبدأ الاحتفاظ

(1) محسن، صالح، التغييرات في النظرية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها الإقليمية، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت 2025، متاح <https://goo.su/Q73je5b>.

(2) Meir Ben-Shabbat and Asher Fredman, What Israel Wants The Post–October 7 Security Strategy Driving Israeli Actions, Foreign Affairs magazine. September 12, 2025, at <https://goo.su/sTYnVNj>.

بالسيطرة الأمنية الكاملة، وامتلاك زمام المبادرة الميدانية، بما يضمن حرية حركة الجيش الإسرائيلي وقدرته على التدخل السريع في أي وقت، ويتطلب هذا التصور بقاء القوات الإسرائيلية في عمق القطاع لفترات طويلة، والإبقاء على ما يُعرف بالمناطق العازلة أو "المناطق الصفراء" وعدم الانسحاب منها، بما يكرس واقعاً أمنياً دائماً يُبقي غزة تحت الرقابة والسيطرة المباشرة، غير أن هذا النهج يتعارض مع الرؤية التي تروج لها الولايات المتحدة، والتي تسعى إلى إعادة تشكيل القطاع اقتصادياً وتنموياً وتحويله إلى ما يُشبه "ريفيرا الشرق"، عبر مشاريع استثمارية وسياحية واسعة، وهو ما يفترض بيئة مستقرة ومنزوعة الطابع العسكري، الأمر الذي يعكس التباين البنيوي بين منطلق الهيمنة الأمنية، ومنطلق إعادة التوظيف الاقتصادي.

ثالثاً: المقاربة الأمريكية "الاقتصاد بدل السياسة":

في المقابل تميل إدارة دونالد ترامب إلى مقاربة "اقتصادية- تنموية" للأزمة في قطاع غزة، تقوم على تحويل القطاع إلى مساحة قابلة لإعادة التوظيف الاقتصادي بعيداً عن البعد السياسي، وتشمل هذه المقاربة دمج غزة في مشاريع استثمارية وسياحية، وتشجيع القطاع الخاص والتمويل الإقليمي والدولي، وتقليل الطابع السياسي للصراع عبر تحويله إلى ملف إدارة اقتصادية، وخلق نموذج «سلام اقتصادي» يفصل بين التنمية والحقوق الوطنية، وبذلك تصبح إدارة غزة أداة لإعادة هندسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وفق شروط خارجية، حيث يرتبط أي تحسن مادي أو خدماتي بموافقة الجهات المانحة، ويظل البعد الوطني والسيادي للفلسطينيين محدوداً أو منقوصاً، مما يضع السكان المحليين في دائرة تبعية اقتصادية وسياسية مستمرة.

أمام الدمار الواسع الذي خلفته الحرب تطرح الإدارة الأمريكية رؤية "ما بعد الحرب"، وهي تقوم على جذب الاستثمارات الكبرى، وإعادة إعمار القطاع وفق رؤية اقتصادية موجهة، تتحول فيها غزة إلى منطقة تجارية واستثمارية خاضعة لرقابة دولية، بما يضمن لإدارة ترامب - ومن خلفها رجال أعمال أمريكيين - التّفاذ إلى عقود إعادة الإعمار، وامتلاك نفوذ اقتصادي طويل الأمد، فتزايد الدور الأمريكي في أزمة غزة جاء متزامناً مع ربط غير مُعلن بين جهود واشنطن لفرض الاستقرار الأمني والإداري في القطاع، وبين طموحات اقتصادية تسعى شخصيات نافذة في إدارة ترامب إلى تحقيقها عبر مشاريع استثمارية ضخمة، ويظهر هذا التوجّه من خلال إعادة إحياء مقترحات سابقة مثل مشروع "ريفيرا غزة" أو إقامة ميناء ومنطقة حرة، مما يعكس رغبة أمريكية في تحويل غزة إلى منطقة نفوذ اقتصادي وأمني يخدم مصالح إستراتيجية أوسع⁽¹⁾.

(1) تقدير موقف: الدور المتصاعد لإدارة ترامب في قطاع غزة بين: الوساطة السياسية والطموحات الاقتصادية،

مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله 2025، متاح <https://goo.su/JCUiYfy>.

قال ترامب عن خطة التطوير: "أنا في الأصل شخص مهتم بالعقارات، والموقع هو كل شيء"، وأضاف: "قلت انظروا إلى هذا الموقع على البحر، انظروا إلى هذه القطعة الجميلة من الأرض، وما يمكن أن تكون عليه بالنسبة للكثيرين"، وأضاف ترامب: "نحن ملتزمون بضمان تجريد غزة من السلاح، وإدارتها بشكل سليم، وإعادة بنائها بشكل جميل"، ولم يحدّد كوشنر الجهة التي ستمول عملية إعادة التطوير، وقال: "كما تعلمون السلام يختلف عن الصفقة التجارية، لأنه يتعلق بتغيير طريقة التفكير"، واصفًا جهود السلام في غزة بأنها "ريادية للغاية"⁽¹⁾.

غزة كعقبة وبوابة تصوّر الرؤية الأمريكية غزة بأنّها موقع إيراني متقدّم يقوّض مركز التعاون الاقتصادي الإسلامي، وبأنّها مفترق طرق تاريخي لطرق التجارة التي تربط مصر والجزيرة العربية والهند وأوروبا، ومن خلال استحضار تاريخ غزة كطريق تجاري يقدّم المخطّط القطاع كبوابة لوجستية طبيعية مهيأة "للازدهار مجددًا" في قلب "نظام إقليمي موالٍ للولايات المتحدة"، ويقترح هذا المخطّط توسيع ميناء غزة من ميناء العريش المصري، ودمج صناعاتها في سلاسل التوريد الإقليمية، وإعادة تنظيم أراضيها إلى "مدن مخطّطة" واقتصادات رقمية، ولعلّ العنصر الأكثر جذرية في "الصندوق الاستثماري الكبير" الذي ترغّب إدارة ترامب في إنشائه هو نموذج الوصاية المباشرة، إذ تتصوّر الخطة وصاية بقيادة الولايات المتحدة، تبدأ باتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتتوسّع لاحقًا لتصبح صندوقًا استثماريًا متعدّد الأطراف، ويتولّى هذا الصندوق إدارة غزة، والإشراف على الأمن، وإدارة المساعدات، والتحكّم في إعادة الإعمار، وبعد إنشاء "كيان سياسي فلسطيني"، يحتفظ الصندوق الاستثماري بصلاحيّاته بموجب اتفاقية الارتباط الحر⁽²⁾.

إنّ هذا التوجّه الأمريكي الذي يدفع نحو الحضور الأمريكي القوي في ملف إعادة الإعمار في قطاع غزة ينسجم تمامًا مع الموقف الأيديولوجي لتيار ماغا الذي يهيمن على الإدارة الأمريكية الحالية فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يضع في الحسبان المصلحة الأمريكية أولاً، وبذلك فإنّ إدارة الرئيس ترامب تتعامل مع ملف إعمار قطاع غزة من منظور المصلحة الاقتصادية الأمريكية، وبمنطق الصفقات التجارية الخارجية التي تعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية، فهي لا تطرح ولا تقدّم أيّ تعهّد لدعم أي مسار لا يحقّق لها عائداً اقتصادياً، أو نفوذاً سياسياً مباشراً لها.

(1) Mohammed Haddad and Mohammad Mansour, Map shows what would happen to Gaza under the US 'master plan' Al Jazeera. 27 Jan 2026.at <https://m-r.pw/cihU>.

(2) Rafeef Ziadah, Donald Trump's vision for Gaza's future: what a leaked plan tells us about US regional strategy, The Conversation Media Group Ltd, September 12, 2025,at <https://goo.su/GsY4>.

وتجلياً لهذا التوجُّه الأمريكي تتداول وسائل الإعلام الأمريكي والإسرائيلي كثيراً من مشروعات إعادة الإعمار على نحو دائم، ومنها مشروع "غزة الجديدة"، أو "ريفيرا غزة"، وآخرها مشروع "الشمس المشرقة" الذي يتلخَّص في تحويل قطاع غزة المدمَّر إلى "مدينة عصريَّة"، وسوف تتكفل الولايات المتحدة الأمريكية بتغطية نحو (20) % من تكاليف إعادة الإعمار على مدار 10 سنوات، ويتَّضح من الطروحات الأمريكية تلك أنَّه يُراد لقطاع غزة أن يصبح منطقة خاضعة للنُّفوذ الأمريكي، ويتمُّ التَّركيز على البعد الاقتصادي في حلِّ المشكلة القائمة، وجلب كثير من الاستثمارات إلى قطاع غزة، وتحويل القطاع إلى منطقة خاضعة للوصاية الاقتصادية الأمريكية المباشرة، وإذا رُبِطت تلك المشروعات بقضيَّة مجلس السَّلام الذي سوف يتَّأسسه الرِّئيس الأمريكي دونالد ترامب فإنَّ البُعد الاقتصادي هو الأساس لكل ذلك، من خلال رؤية ترامب وخططه فيما بات يعرف بمشروع "شروق الشمس" في رفح، فإنَّ الطَّرح الجديد لتنظيم مؤتمر إعادة الإعمار في العاصمة الأمريكية واشنطن يحمل دلالات سياسيَّة وأيديولوجيَّة عميقة، ويهدف إلى إبقاء مفاتيح الاقتصاد ومن ثم السِّياسة بيد واشنطن وتل أبيب، ومنع أي دور محوري لدول إقليميَّة، أو عربيَّة، أو أوروبيَّة، لإقصاء أيِّ ضغط دولي نحو الحقوق السياسيَّة والوطنيَّة الثابتة والمشروعة للشَّعب الفلسطيني⁽¹⁾.

الموقف الأمريكي الَّذي تروج له إدارة ترامب يتلخَّص في امتلاك غزة والاستثمار فيها، كما أكَّد "جاريد كوشنر"، صهْر ترامب - الذي ساعد في التوسُّط في وقف إطلاق النَّار الذي دخل حيز التَّنفيذ في أكتوبر- أنَّه تمَّ إلقاء 90 ألف طن من الدَّخائر على غزة، وهناك 60 مليون طن من الأنقاض التي يجب إزالتها، وقال - خلال حفل في البيت الأبيض أظهر خلاله خريطة "الخطة الرِّئيسة" للولايات المتحدة- بأنه سيكون هناك منطقة مخصَّصة "للسِّياحة الساحليَّة"، حيث سيكون هناك 180 برجاً سكنيًّا بالإضافة إلى عدد من المناطق المخصَّصة بالسُّكنى، و"المجمع الصِّناعي ومراكز البيانات والتصنيع المتقدِّم"، و"الحدائق والزَّراعة والمرافق الرياضيَّة"، وسيتمُّ بناء ميناء بحري ومطار جديدين بالقرب من الحدود المصريَّة، وسيكون هناك "معبّر ثلاثي" حيث تلتقي الحُدود المصريَّة والإسرائيليَّة، وسيتمُّ تقسيم عمليَّة إعادة التَّطوير إلى أربع مراحل، تبدأ في رفح ثمَّ تنتقل تدريجيًّا شمالاً باتجاه مدينة غزة، كما تضمَّنَت الخريطة شريطاً أرضيًّا خاليًّا يمتد على طول الحدود المصريَّة والإسرائيليَّة، ويبدو أنَّه يُشير إلى ما يُطلق عليه في خطة ترامب للسَّلام المكونة من 20 بنداً "المحيط الأمني"، حيث ستبقى القوَّات الإسرائيليَّة "إلى حين تأمين غزة بشكل كامل"⁽²⁾.

(1) حسن، الديك، السَّلام الاقتصادي.. مشروع ترمب ونتنياهوو لتكريس الهيمنة على غزة، مركز الدراسات

العربيَّة الأورسيَّة، 20 يناير 2026، متاح <https://goo.su/L5tkmBK>

(2) David Gritten, US unveils plans for 'New Gaza' with skyscrapers, BBC, 22 January 2026.at

<https://m-r.pw/NlhR>.

تقوم الرؤية الأمريكية تجاه قطاع غزة على مقاربة "اقتصادية- تنموية" تُحوّل التركيز من البعد الأمني والسياسي إلى البعد الإنساني والمعيشي، مع اعتبار القطاع مساحة قابلة لإعادة التوظيف الاقتصادي ضمن مشاريع استثمارية وسياحية، وتهدف هذه الرؤية إلى تشجيع القطاع الخاص والتمويل الدولي والإقليمي، وتقليل الطابع السياسي للنزاع عبر فصل التنمية عن الحقوق الوطنية، بما يُتيح إدارة الأزمة على أساس اقتصادي وتقني، كما تطرح نموذج "السّلام الاقتصادي" الذي يفصل بين التنمية والحقوق السياسية، ويحوّل غزة إلى مساحة لإعادة الهندسة الاقتصادية والاجتماعية، مع إبقاء القرار الفعلي في أيدي الفاعلين الخارجيين، بينما يبقى الفاعل الفلسطيني محدود التأثير في صياغة السياسات أو اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بمستقبل القطاع.

رابعاً: طبيعة الخلافات الأمريكية الإسرائيلية "تناقض إستراتيجي أم توزيع أدوار":

رغم أنّ المقاربتين الإسرائيلية والأمريكية تبدوان متعارضتين ظاهرياً فإنّه يمكن قراءة الخلاف بين الطرفين من زاويتين رئيسيتين: أولهما تناقض إستراتيجي حقيقي، حيث تخشى إسرائيل أن تؤدي الرؤية الأمريكية إلى تقليص قبضتها المباشرة على غزة، بينما ترى الولايات المتحدة أن التشدد الأمني الإسرائيلي يُعرقّل فرص الاستثمار، ويُعيق الاستقرار الإقليمي، وثانيهما تقاسم أدوار وظيفي، إذ توفرّ إسرائيل البيئة الأمنية الصّارمة اللّازمة، بينما تقود الولايات المتحدة مسار التّطبيع الاقتصادي وإعادة الإعمار، بما تضمن إدارة القطاع دون منح الفلسطينيين سيادة فعلية أو قدرة على اتّخاذ قرارات مستقلة، وفي كلتا الحالتين يبقى الطّرف الفلسطيني خارج عملية صناعة القرار، محصوراً في أطر محدودة تتجاوز دوره كمراقب أو منقذ لشروط خارجية.

كانت عملية السّابع من أكتوبر بالنسبة للإسرائيليين تُعدّ تذكيراً مؤلماً بأنّ إسرائيل لا تزال تُقاتل من أجل وجودها، فالاستنتاج الذي توصلّ إليه صنّاع القرار - والذي يؤيّدُه الكثير من الجمهور - هو أنّ إسرائيل يجب أن تتبني نهجاً أمنياً جديداً مبنياً على القوّة، وإبراز النّفوذ، والجهود الاستباقية لضمان سلامتها، وسيطلبّ التزام إسرائيل بإظهار قوّتها منها تغيير نهجها تجاه الشّركات لحماية استقلاليتها الإستراتيجية⁽¹⁾.

ولا يزال الموقف الإسرائيلي المتمسك بعدم الانسحاب من قطاع غزة إلى ما وراء ما بات يُعرّف بالخط الأصفر عائناً أساسياً في تنفيذ خطة الرئيس ترامب بجميع تفاصيلها وتجلياتها، لذلك فإنّ تفعيل البند رقم (17) من الخطة - الذي يشير إلى إمكانية إعادة الإعمار في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل - سيكون الخيار الأمثل للإسرائيليين والأمريكيين معاً في كمال الخطة وعدم فشلها، وإنّ

(1) Meir Ben-Shabbat and Asher Fredman, What Israel Wants The Post–October 7 Security Strategy Driving Israeli Actions, Foreign Affairs magazine. September 12, 2025, at <https://goo.su/sTYnvNj>

تمسك حركة حماس بسلاحها، وترك قضية نزع السلاح للإجماع الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية يشير بكل وضوح إلى أن عملية نزع سلاح الحركة والمنظمات المسلحة في قطاع غزة ما زالت بعيدة المنال، حتى لو تمّ الانتقال إلى المرحلة الثانية، فإنّ الأيديولوجيا السائدة في إسرائيل - القائمة على السيطرة على الأرض، والتي تنسجم مع المقولة الرائجة لدى النخب السياسية في إسرائيل أنّ "من يقتل يهودًا يفقد أرضًا" - تطبق الآن في قطاع غزة، وكانت تصريحات رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية إيال زامير - التي قال فيها: إنّ الخط الأصفر أصبح يشكل الحدود الفاصلة بين دولة إسرائيل وقطاع غزة - هي خير دليل على ذلك⁽¹⁾.

في ورقة صادرة عن مركز الأمن القومي الإسرائيلي بعنوان "بدائل إسرائيل الإستراتيجية" في غزة، يحدد فيها التقييم الإستراتيجي لخيارات إسرائيل بشأن مستقبل قطاع غزة، وبيّن أنّ البدائل المطروحة - من الاحتلال الكامل إلى إقامة إدارة فلسطينية معتدلة - تبقى جميعها محاطة بإشكاليات ومخاطر عالية، ويُعدّ خيار "استمرار الوضع القائم" الاحتمال الأكثر واقعية بالرغم من سلبياته، بينما تمثل "الهجرة الطوعية" مشروعًا مغريًا من حيث الهدف؛ ولكنه مستحيل التنفيذ سياسيًا ولوجستيًا، في المقابل تُوصي هذه الورقة باتباع "إستراتيجية ثنائية الرأس"، تتمثل في مزج الضغوط العسكري المكثف على حماس بهدف تفكيك قدراتها، وفي تمهيد الأرضية لبناء بديل، جنبًا إلى جنب مع مبادرة سياسية لتشكيل حكم فلسطيني معتدل مدعوم عربيًا ودوليًا، يُسهم في استقرار قطاع غزة وإعادة إعمارها بصورة مدروسة، ويُربط في ذات الوقت بعملية تطبيع مع السعودية ضمن هندسة إقليمية جديدة، وتنبع أهمية هذه الإستراتيجية - بحسب هذه الورقة - من قدرتها على تحقيق توازن دقيق بين الأمن والسياسة، بين الضغوطات العملية والمصالح الدبلوماسية، بما يعزّز مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية، ويجبّها الاستنزاف الإستراتيجي الناجم عن سيناريوهات الاحتلال الطويل أو الفوضى المستدامة⁽²⁾.

فتُعدّ أحد أكثر العقبات المنتظر ظهورها أمام تنفيذ خطة ترامب في مرحلتها الثانية والثالثة هي المواقف التي تتبناها كلٌّ من إسرائيل وحركة حماس، فكلاهما وافق على خطة ترامب مُجبرًا، ليس فقط بسبب ضغوط ترامب وتهديداته لكليهما قبل إطلاق الخطة وبعدها؛ بل أيضًا بسبب الضغوط الداخلية على كلٍّ من إسرائيل وحماس، بسبب قضية الرهائن بالنسبة للأولى، وقضية ضمان وصول المساعدات الإنسانية بالنسبة للثانية، ولا يُتوقّع أن تتخلى إسرائيل عن أهداف الحرب الثلاثة التي

(1) حسن، الديك، السلام الاقتصادي.. مشروع ترامب وتنتياهو لتكريس الهيمنة على غزة، مركز الدراسات

العربية الأورسية، 20 يناير 2026، متاح <https://goo.su/L5tkmBK>

(2) ياسر، مناع، عن "بدائل إسرائيل الإستراتيجية" في غزة: قراءة في مقارنة جديدة لـ "معهد دراسات الأمن

القومي"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله 2025، متاح <https://m-r.pw/lmxR>

وضعتها بعد هجوم السّابع من أكتوبر 2023، وبعد تحرير الرّهائن - الذي تمّ عبر خطّة ترامب- يتبقي الهدفان الآخران من وجهة نظر إسرائيل، وهما تجريد غزة من السّلاح، وضمان عدم عودة التّهديد من غزة مستقبلاً، بمنع حماس من البقاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حكم القطاع⁽¹⁾، كما أكّد مسؤولون إسرائيليون على أنّ هناك خلافاً بين إسرائيل والولايات المتحدة حول أولويّات المرحلة الثانية من اتّفاق إنهاء الحرب في قطاع غزة، وفق ما نقلت هيئة البث الإسرائيلية، فإدارة ترامب تدفع باتجاه البدء في عمليّة إعادة الإعمار بالتّزامن مع نزع السّلاح، بينما تريد إسرائيل إعطاء الأولويّة لتجريد حركة حماس من السّلاح بشكل كامل ثمّ الانتقال لاحقاً إلى مرحلة إعادة الإعمار⁽²⁾.

فالخلافات الأمريكية الإسرائيلية حول الرؤية الإستراتيجية لمستقبل قطاع غزة ليست وليدة اللحظة؛ ولكن ظهرت بقوة خلال ولاية الرّئيس بايدن السابقة، حيث تطلّ الولايات المتحدة الحليف الأكثر أهميّة لإسرائيل، وتستمر في تادية دور مركزي في النموذج الأمني الجديد لإسرائيل؛ ولكن يتعيّن على إسرائيل إعادة تغيير أجزاء من علاقتها مع واشنطن لخلق المزيد من المساحة للاستقلال الإستراتيجي، فقد أظهرت تصرّفات الرّئيس الأميركي السابق جو بايدن بمنع أو إبطاء بيع بعض المعدّات العسكريّة لإسرائيل، والدّعم المستمر من بعض المُشرّعين الأميركيين لفرض قيود أخرى على مبيعات الأسلحة لإسرائيل، حاجة إسرائيل إلى توسيع إنتاجها العسكري المحلي، وتنويع شراكاتها العسكريّة، وتعزيز سلاسل التّوريد الخاصّة بها، وبالرّغم من أنّ ترامب دَعَم إسرائيل وزوّدتها بالمساعدات العسكريّة فإن القادة الإسرائيليّين يُدركون أنّهم يجب أن يُطوّروا شراكات وقدرات جديدة خارج الولايات المتّحدة⁽³⁾.

خامساً: التّداييات المتوقّعة:

من المتوقّع أن يواجه تطبيق خطّة ترامب صعوبات بسبب العقبات التي سبق تناولها، غير أنّ الرّئيس ترامب لن يقبل بانهايار خطّته وإثبات فشله في تحقيق السلام، كما كان يردد دائماً، وسيسعى إلى إقناع كل الأطراف، مستغلاً حاجتها إلى دعم الإدارة الأمريكيّة في ملفات أخرى تهمّ مصالحها، فمثلاً تحتاج إسرائيل إلى واشنطن في حال ما إذا اضطرت لمهاجمة إيران مرة أخرى

(1) سمير، عكاشة، تحديات تنفيذ المرحلة الثانية من خطّة ترامب في غزة عام 2026، مركز المستقبل للدراسات، أبو ظبي، 20 يناير 2026، متاح <https://goo.su/9sMZb>.

(2) مصادر إسرائيلية: خلاف بين واشنطن وتل أبيب حول أولويات المرحلة الثانية في غزة، موقع فلسطين التّرا، 27 ديسمبر 2025، متاح <https://m-r.pw/ofdl>.

(3) Meir Ben-Shabbat and Asher Fredman, What Israel Wants the Post–October 7 Security Strategy Driving Israeli Actions, Foreign Affairs magazine. September 12, 2025, at <https://goo.su/sTYnvNj>.

يهدف توجيه ضربة نهائية لبرامجها النووية والصاروخية، إذ لا يمكن لإسرائيل تنفيذ مثل هذه الضربة بمفردها أو دون موافقة أمريكية، حتى لو لم تشارك الولايات المتحدة فيها⁽¹⁾.

ينعكس استمرار الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الانتقال الفعلي إلى المرحلة الثانية من الترتيبات الميدانية في غزة بصورة مباشرة على الوضع الإنساني الهش في القطاع، إذ يُبقي هذا التباين حالة الغموض السياسي والأمني قائمة، ويعطل أي مسار مستقر للتعافي وإعادة الإعمار، فغياب هذا التوافق يربك عمل المنظمات الدولية والجهات المانحة، ويؤخر تدفُّق التمويل والمساعدات، ويحول دون تنفيذ خطط طويلة الأمد لإصلاح البنية التحتية الصحية والتعليمية والخدمية، كما يُبقي السكان في حالة انتظار دائم بين هدنة مؤقتة واحتمال تصعيد جديد، ومع استمرار هذا الانسداد تتآكل فرص التعافي النفسي والاجتماعي والاقتصادي، ويتحوّل الإعمار إلى استجابة إسعافية مؤقتة بدل كونه عملية تنموية مستدامة، والأخطر أنّ بقاء الخلافات دون حسم يفتح الباب أمام احتمال عودة العمليات العسكرية في أي لحظة، ممّا يهدد بتكرار دورة الدمار والتزوح، ويقوّض ثقة المجتمع المحلي في أي ترتيبات سياسية أو إنسانية، لتظلّ غزة عالقة بين حرب لم تنته وسلام لم يبدأ بعد.

إنّ هذه الديناميكية المتشابكة بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، قد تؤدي إلى سلسلة من التّداعيات المحتملة على مستوى القطاع والقضية الفلسطينية عمومًا، أبرزها:

- تكريس نموذج "الإدارة دون سيادة"، حيث تظلّ السلطة الحقيقية خارج السيطرة الفلسطينية.
- تهميش البُعد السياسي والوطني للقضية الفلسطينية، وتحويل القطاع إلى ملف إداري-اقتصادي.
- ربط إعادة الإعمار بشروط أمنية وسياسية تفرضها الجهات الخارجية، ممّا يحدّ من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة الفعلية من الموارد.
- تعميق الانقسام الداخلي، وغياب مرجعية فلسطينية موحّدة، ممّا يضعف القدرة على صياغة رؤية وطنية متكاملة.
- تحويل غزة إلى مختبر لتجارب سياسية واقتصادية مفروضة خارجيًا، حيث تصبح أرضًا لإعادة هندسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي وفق مصالح القوى الدولية والإقليمية، بدلًا من أن تكون مساحة تمكين وطني وسيادي للفلسطينيين.

(1) سمير، عكاشة، تحديات تنفيذ المرحلة الثانية من خطة ترامب في غزة عام 2026، مركز المستقبل للدراسات، أبو ظبي، 20 يناير 2026، متاح <https://goo.su/9sMZb>.



خاتمة:

إنَّ الخلاف الأمريكي- الإسرائيلي حول ترتيبات المرحلة الثانية في قطاع غزة لا يقتصر على تباينات تكتيكية في أساليب الإدارة؛ بل يعكس صراعاً أعمق حول شكل النظام الذي سيحكم القطاع وطبيعة السيطرة عليه، فبين مقارنة تبناها إسرائيل تقوم على إحكام الضبط الأمني واستدامة الهيمنة المباشرة، ومقاربة تدفع بها الولايات المتحدة تسعى بها إلى إعادة هندسة القطاع اقتصادياً تحت عناوين التنمية والاستثمار و"السّلام الاقتصادي"، يتبدّى اختلاف في الأدوات لا في الجوهر، إذ يظلُّ القاسم المشترك بين الرؤيتين هو إدارة غزة من الخارج، وتحييد بُعدها السياسي، بما يفضي إلى تغييب السيادة الفلسطينية، وإبقاء القرار الفعلي بيد قوى خارجية.

في المحصلة، سواء عُدَّت هذه التباينات تناقضاً إستراتيجياً حقيقياً أم توزيعاً وظيفياً للأدوار، فإن النتيجة واحدة: تكريس نموذج "الإدارة دون سيادة"، حيث تُختزل القضية الفلسطينية في بعدها الإنساني والاقتصادي، وتُفصل التنمية عن الحقوق الوطنية، ويُهمَّش الفاعل الفلسطيني في صناعة القرار المتعلّق بمستقبله، ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ ترتيبات للمرحلة الثانية لا تستند إلى مرجعية وطنية موحّدة وحق تقرير المصير لن تكون سوى امتداد للأزمة بأشكال جديدة، لا مدخلاً لحلها، وعليه فإنَّ الاستقرار الحقيقي لا يتحقّق عبر تحسين شروط العيش أو إدارة المساعدات فحسب؛ بل عبر إعادة مركزية البعد السياسي والسّيادي، بوصفه الأساس لأيِّ عملية تعافٍ أو إعادة إعمار أو تسوية مستدامة.